عطلة «البورصة» من الخميس إلى الإثنين

أعلنت البورصة الكويتية أمس عبر موقعها الإلكتروني تعطيل أعمال الشركة ابتداء من يوم الخميس 31 الجاري حتى الاثنين 4 سبتمبر المقبل على ان يتم استئناف العمل يوم الثلاثاء 5 سبتمبر، وبذلك تتوقف التداولات 3 جلسات فقط ولمدة 5 أيام متضمنة العطلة الأسبوعية العادية أيام الجمعة والسبت 1 و2 سبتمبر.

للشهر الثاني بعد تعديل سنة الأساس والأوزان النسبية

التضخم يرتفع 1,26٪ في يوليو الماضي

محمود فاروق

كشفت إحصائيات الإدارة المركزية للإحصاء عن ارتفاع التضخم في الكويت خلال شهر يوليو الماضي بنحو 1,26٪ بالمقارنة مع شهر يوليو 2016.

وأظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء انخفاض الرقم القياسي العام بنسبة 0,09٪ خلال يوليو الماضي على أساس شهري.

وساهم في ارتفاع مستويات التضخم خلال يوليو الماضي ارتفاع مجموعة النقل 15,46٪ على أساس سنوي فيما انخفضت بنسبة 0,34٪ بالمقارنة مع يونيو الماضي وجاء ارتفاع مجموعة النقل نتيجة لارتفاع أسعار الوقود في النصف الثاني من العام 2016. وتراجعت خدمات السكن الذي يمثل 33٪ من مكونات مؤشر التضخم في يوليو بنسبة 2,26٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام 2016 فيما استقرت على أساس شهري، فيما سجلت أسعار مجموعة المفروشات المنزلية ارتفاعا سنويا بنسبة 3,41٪.

ويأتي استقرار مجموعة السكن بسبب حالة التباطؤ التي يعاني منها قطاع العقارات بالإضافة الى تراجع أسعار الإيجارات السكنية بنحو يصل إلى 3٪ خلال شهر يونيو ويوليو الماضيين.

وسجلت أسعار مجموعة الاتصالات، انخفاضا سنويا بنسبة 1,09٪ نتيجة انخفاض رسوم الإنترنت، فيما سجلت، ارتفاعا على أساس شهري بنسبة 0,40٪، نتيجة ارتفاع أسعار معدات الهاتف والفاكس. وأضافت الإحصاء ان الرقم القياسي لمجموعة المطاعم والفنادق شهد ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 2,58٪ في حين شهدت مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 2,15٪. وسجل الرقم القياسي لمجموعة السجائر والتبغ ارتفاعا على أساس سنوي بنحو 1,7٪ وانخفض على أساس شهري بنسبة 0,09٪ في حين ارتفعت مجموعة الكساء بنسبة 12,1٪ على أساس سنوي وانخفض بنسبة 0,47٪ على اساس شهري. وتأتي مستويات التضخم الحالية في ظل استمرار تراجع الدولار الذي سجل تراجعا بنحو 0,34٪ في يوليو مسجلا بنهاية يوليو مستويات 301,95 فلس وفق بيانات بنك الكويت المركزي.

وتوقع تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الوطني ان يشهد التضخم ضغوطات نحو الارتفاع ولكن بصورة محدودة خلال الأشهر المقبلة، مرجحا ان ذلك إثر رفع تعرفة الخدمات التي دخلت حيز التنفيذ فيما يخص الإيجارات التجارية والتي من المزمع أن تطبق في سبتمبر على الشقق السكنية.

يذكر ان الإدارة المركزية للإحصاء اعتمدت في شهر يونيو من العام الحالي سنة أساس جديدة وهي 2013 بدلا من عام 2007 الذي اعتمد عليه المؤشر سابقا في احتساب تغيرات الأسعار واستخراج الرقم القياسي لها، ويظهر المؤشر الجديد اختلافا في الأوزان الترجيحية لمكونات هذا المؤشر نظرا لتغير الأهمية النسبية لمكوناته.

خدمات السكن تتراجع 2,26٪ بفعل تباطؤ العقار

الاتصالات انخفضت سنوياً 1,09٪ نتيجة انخفاض رسوم الإنترنت

لأجل 3 سنوات.. وتضاف للدين العام

إصدار سندات دين عام بـ 100 مليون دينار

مصطفى صالح

أصدر بنك الكويت المركزي أمس سندات دين عام بقيمة 100 مليون دينار لأجل 3 سنوات يستحق السداد في 19 أغسطس 2020 بعائد يصل الى 2,5٪ وبلغت التغطية قرابة الخمس مرات بقيمة طلبات وصلت الى 487 مليون دينار

ولا يتزامن استحقاق اي من سندات الدين العام المصدرة من قبل بالتزامن مع ذلك الاصدار في اشارة لكونه اضافة للدين الحكومي الحالي وليس لتغطية اصدار سابق استحق السداد.

ومنذ بداية السنة المالية في ابريل الماضي حتى آخر الاصدارات أمس وصل اجمالي قيمة السندات التي تم اصدارها من خلال بنك الكويت المركزي الى 1,4 مليار دينار بمتوسط عائد لكل آجال الاصدارات بنسبة 2,3٪ وهو ما يقل بـ 150 مليون دينار عن قيمة السندات المصدرة خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي. وصل اجمالي قيمة السندات التي تم اصدارها خلال العام المالي الماضي 3,5 مليارات دينار ووصل معدل التغطية الى 376٪ بمتوسط عائد 1,7٪.

وقد انخفض رصيد إصدارات الدين العام بنهاية يونيو الماضي للمرة الأولى منذ بداية 2017 لتكسر حاجز 4 مليارات دينار نزولا إلى 3,96 مليارات دينار لتعادل بذلك 11,4٪ من الناتج المحلي، وتصاعدت وتيرة إصدارات الدين العام منذ ابريل 2016 بالتزامن مع عزم الحكومة تمويل عجز الموازنة عبر إصدار سندات محلية وذلك بحسب النشرة الدولية لبنك الكويت المركزي لشهر يونيو والتي صدرت أول من أمس.

وخلال يونيو 2017 أصدر المركزي سندات محلية بقيمة 150 مليون دينار، فيما بلغ المستحق خلال الشهر الماضي نحو 300 مليون دينار. يذكر ان العام المالي لموازنة الكويت يبدأ في أبريل وينتهي في مارس.

«الخير الوطنية» تخفض ملكيتها في «استثمارات»

خفضت شركة الخير الوطنية للاسهم والعقارات ومجموعتها حصتها من ملكية شركة الاستثمارات الوطنية من 65,6٪ الى 65,06٪ حيث باعت الشركة 0,5٪ من اجمالي أسهم الشركة وذلك بحسب بيانات التغير في حصص كبار الملاك ببورصة الكويت وتأتي شركة الخير الوطنية منفردة في قائمة كبار الملاك لشركة الاستثمارات الوطنية دون ملاك اخرين تفوق نسبتهم 5٪.

كانت الاستثمارات الوطنية اعلنت نتائجها نصف السنوية والتي حققت فيها نموا كبيرا بصافي الأرباح بنسبة 193٪ وصلت لـ 5,2 ملايين دينار خلال النصف الاول مقارنة بـ 1,76 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

بقيمة 177 مليون دولار

«إس إن سي» تقدم أقل العروض لمشروع حقن المياه بـ«مرات المناقيش»

محمود عيسى

قدمت شركة اس ان سي لافالين الكندية العرض الأدنى بقيمة 177 مليون دولار لمناقصة عقد بناء مرافق حقن المياه في حقل مرات المناقيش غربي الكويت فيما قدمت شركة ان بي سي سي الإماراتية العرض الأدنى التالي بقيمة 211 مليون دولار، بشأن المناقصة التي طرحتها شركة نفط الكويت حسب ما نقلته عن مصادر صناعية مطلعة.

وذكرت مجلة ميد ان 3 شركات اخرى قدمت عروضا للمناقصة هي شركة سايبيم الإيطالية بقيمة 247 مليون دولار، ثم شركة سي بي سي الصينية بعرض قيمته 271 مليون دولار، وأخيرا قدمت شركة «اي بي بي» السويسرية عرضا بقيمة 322 مليون دولار.

ومن المقرر ان تبلغ طاقة المنشأة المزمع بناؤها 40 ألف برميل من المياه سيتم حقنها يوميا وبقوة ضخ تصل في حدها الأقصى إلى 6100 باوند للبوصة المربعة، وسيتم ضخ المياه في حقل مرات المناقيش من خلال استخدام 16 بئرا للضخ.

وختمت المجلة بالقول إن هذا المشروع يأتي في وقت تسعى فيه الكويت الى تعزيز إنتاجها من النفط الخام لنحو 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020.

بسبب عدم تقديم الأول كفالة الإنجاز

ترسية «طريق جنوب المطلاع» لثاني العروض بـ 361 مليون دولار

محمود عيسى

توقعت مصادر في وزارة الأشغال العامة أن تعمد الوزارة إلى ترسية مناقصة بناء طرق وتقاطعات في مدينة جنوب المطلاع في وقت وشيك على تحالف يضم شركتي ماكيول التركية وكونتيك يونايتد للتجارة العامة والمقاولات الكويتية، علما أن هذا التحالف قدم ثاني أدنى سعر بواقع 361 مليون دولار.

ونقلت مجلة ميد عن مصادر مطلعة قولها إن التحالف التركي الكويتي يجري الاستعدادات اللازمة، ويعكف على إعداد الوثائق اللازمة لتقديمها للوزارة بما في ذلك كفالة الإنجاز.

تجدر الإشارة إلى أن العرض الذي قدمه التحالف أعلى من العرض الذي قدمه التحالف القائم بين شركة ميتالورجيكال كوربوريشن الصينية وشركة علي الخرافي وأولاده والبالغة قيمته 314 مليون دولار.

وعزت المصادر نية الوزارة عدم إرساء المناقصة ـ التي طرحت العام الماضي ـ على هذا التحالف الصيني ـ الكويتي الأخير إلى كونه غير قادر على استصدار كفالة الإنجاز، وفقا لما صرح به مصدر في وزارة الأشغال العامة.

ونسبت مجلة ميد في ختام مقالها إلى مقاول غير معني بهذه المناقصة قوله إنه بات من الصعوبة بمكان الحصول على ضمانات وكفالات إنجاز من البنوك الكويتية اعتبارا من مطلع عام 2017، الأمر الذي تمخض عن تأخير بصورة غير عادية في ترسيات عقود المشاريع خلال هذا العام مقارنة مع العام الماضي.

صعوبة إصدار كفالات الإنجاز تزامنت مع تراجع ترسية العقود

تحوط البنوك يهدد بتباطؤ قطاع الإنشاءات

محمود عيسى

يبدو ان البنوك الكويتية أصبحت تلتزم جانب الحيطة والحذر إلى درجة بالغة فيما يتعلق بإصدار كفالات الإنجاز لشركات المقاولات خلال هذا العام فيما يبدو ان له علاقة بتقلب أسعار النفط، الأمر الذي أسهم بدوره في تأخير كبير في ترسيات عقود المشاريع.

وقالت مجلة ميد التي تناولت هذا الموضوع ان قيمة عقود الإنشاءات التي أرسيت في الكويت حتى هذا الوقت من عام 2017 تعادل نسبة 28٪ فقط من العقود الممنوحة في عام 2016 بأكمله. وأشارت الى ان الكويت أرست ما مجموعه 1,07 مليار دولار من مشاريع البناء بين يناير ومنتصف أغسطس من هذا العام.

وأضافت ميد ان هذا الوضع ينطبق بصورة كبيرة على قطاع النقل، الذي يشمل مشاريع الطرق والمطارات والموانئ في البلاد، حيث تم منح عقود قيمتها 2,26 مليار دولار حتى الآن، وهو ما يعادل 26٪ من قيمة العقود التي أرسيت في عام 2016، وفقا للبيانات الصادرة عن مجلة ميد بروجكتس التي تتبع نشاط المشاريع في المنطقة.

وقال مدير تنفيذي في إحدى شركات المقاولات الكويتية البارزة ان هذا العام قد يكون أبطأ عام شهده قطاع المقاولات فيما يتعلق بترسيات العقود طيلة سنوات عديدة، مضيفا ان مجال تنفيذ المشاريع في مضمار الإنشاءات والطرق يتضاءل ويضيق، مع تقلص الفرص المحتملة. ولكن «ميد» لفتت من جانب آخر الى أن قيمة العقود الممنوحة خلال هذه الفترة في جميع القطاعات في الكويت تقدر بمبلغ 9,17 مليارات دولار، أي ما يعادل أكثر من نصف إجمالي قيمة العقود الممنوحة في العام الماضي وعزت ذلك في الأساس إلى الانتعاش القوي الذي سجله قطاع النفط في عام 2017 مقارنة مع أدائه الذي افتقر الى البريق في عام 2016.

وختمت المجلة بالقول انه إذا استمر الإنفاق على قطاعي البناء والنقل في اتجاهه النزولي خلال الجزء الباقي من العام الحالي، فربما يعتبر مؤشرا على استراتيجية تهدف لضبط الإنفاق العام أو موازنته في ضوء انخفاض عائدات النفط.

ترسيات عقود الإنشاءات منذ بداية العام تمثل 28٪ من الفترة نفسها في 2016

الدينار يرتفع أمام سلة العملات الرئيسية

ارتفع الدينار الكويتي امام سلة العملات الرئيسية باستثناء الدولار الذي سجل ارتفاعات طفيفة قبل نهاية الاسبوع.

سجل الجنيه الاسترليني تراجعا بلغت نسبته 0,47٪ إلى386,93 فلساً، كما تراجع اليورو بنحو 0,34٪ إلى 355 فلساً. وتأتي خسائر اليورو في ظل توقعات متشائمة للاقتصاد البريطاني وعملية الانفصال البريطاني ما شجع المستثمرين على دفع الاسترليني للهبوط.

وخالف الدولار الاتجاه ليسجل نموا طفيفا امام الدينار بلغت نسبته 0,07٪ ليبلغ مستوى 301,9 فلس. يذكر ان الدولار سجل تراجعات بلغت نسبتها 1,35٪ امام الدينار الكويتي منذ بداية عام 2017.

وتأتي تراجعات الدولار مع استمرار حالة الضبابية التي تكتنف الأجندة الاقتصادية للرئيس الأميركي دونالد ترامب. ويترقب المستثمرون تصريحات رئيسة الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) جانيت يلين غدا الجمعة في المؤتمر الذي يعقد في جاسكون هول بالولايات المتحدة ولكن لا يتوقع أن تصدر عن أي منهما رسائل جديدة تتعلق بالسياسة النقدية. وتراجع الين الياباني امام الدينار الكويتي بنحو 0,14٪ ليبلغ مستويات 2,75 فلس. ويشهد الين الياباني بعض أكبر التحركات مقابل العملات الرئيسة بسبب الإقبال عليه كعملة ملاذ آمن مع تصاعد التوترات بين أميركا وكوريا الشمالية.

1,7 مليار درهم حجم تجارة أبوظبي غير النفطية مع الكويت

بلغت قيمة تجارة السلع غير النفطية لإمارة أبوظبي مع 4 دول خليجية 11,33 مليار درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، وفقا لـ «أرقام». وتصدرت السعودية المركز الأول بين دول الخليج العربي، حيث بلغت قيمة التجارة بين الطرفين 7 مليارات درهم ما يشكل نحو 62٪ من إجمالي تجارة الإمارة مع الدول الأربع.

وجاءت الكويت بالمرتبة الثانية في تجارة السلع غير النفطية مع إمارة أبوظبي بقيمة بلغت 1,73 مليار درهم، كما حلت البحرين في المرتبة الثالثة بنحو 1,6 مليار درهم، وتلتها سلطنة عمان بـ 1,1 مليار درهم.

ووصلت قيمة تجارة أبوظبي غير النفطية مع دول العالم إلى 73 مليار درهم، وشكلت الدول الخليجية الأربع ما نسبته 15,5٪ من إجمالي تجارة ابوظبي مع جميع دول العالم.

ويشار إلى أن إجمالي تجارة إمارة أبوظبي من السلع غير النفطية مع دول العالم، والبالغة 73 مليار درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2017 تشكل تقريبا 43٪ من إجمالي تجارتها المسجلة طيلة العام 2016 والتي وصلت إلى 170 مليار درهم.